

باب

الرجل يجعل داره موقوفة ليسكنها قوم باعيانهم
ومن بعدهم تكون غلتها للمسكين

قال أبو بكر ولو أن رجلا قال داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن
يسكنها ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلتها
للمساكين أبدا **قال** هذا وقف جائز ولولده وولد ولده أن يسكنوها أبدا ما بقي
منهم أحد فإذا انقرضوا أكرت الدار وكانت غلتها للمسكين **قلت** فان لم يكن
له ولد ولا ولد ولا ولد إلا واحد **قال** سكنها لهذا الواحد ما بقي **قلت** فان أراد
هذا الواحد أن يكرها ويأخذ كراءها **قال** ليس له أن يكرها إنما له أن
يسكنها **قلت** فان كان فيها فضل عن سكنها **قال** فليس له ذلك ليس لمن
جعل له سكني دار أن يستغلها ولا لمن جعل له غلة دار أن يسكنها **قلت** فان كثرت ولد
هذا الواقف وولد ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم **قال** فليس لهم إلا سكنها
تقسط بينهم على عددهم **قلت** فن مات منهم **قال** من مات بطل ما كان له
من سكنها ويكون سكنها لمن بقي منهم **قلت** فان كانوا ذكورا وإناثا هل
للكور أن يسكنوا نساءهم معهم في هذه الدار وهل لازواج البنات أن يسكنوا
مع نساءهم **قال** ان كانت هذه الدار ذات حجر ومقاصير وكان لكل واحد منهم
حجرة يسكنها يغلط عليها بابها فلكل واحد من الذكور أن يسكن أهله وحشمة
وجميع من معه ولكل ابنة منهم أن تسكن زوجها معها في الحجرة التي هي فيها
وان لم يكن لها حجر وكانت دارا واحدة لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا يقع فيها
مهاياة فانما سكنها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم **قلت** أرأيت ان
جعل سكني هذه الدار لبناته دون الذكور ثم من بعدهن للمسكين **قال** فذلك
جائز ويكون سكنها لبناته لصلبه دون غيرهن **قلت** فما تقول فيمن تزوجت

مطلب ليس لمن
جعل له السكني
أن يستغل ولا لمن
له الغلة أن يسكن

من بناته هل زوجها أن يسكن معها **قال** الجواب ما قلناه في هذا أولاً قلت
وكذلك لو قال قد جعلت سكنى هذه الدار لبناتي لصلبي وبنات بنى وبنات بناتي
(١) من سفلى منهم ومن قرب وللبنات من نسلى ما بقى منهم أحد فاذا انقروا كانت
للمساكين **قال** فذلك جائز ويكون سكناها لكل أنثى من ولده وولد ولده ونسله
أبدا ثم من بعدهم للمساكين تقسم سكنى هذه الدار بينهم على عددهم فمن تزوجت
منهم وخرجت عن هذه الدار أو ماتت سقط سهمها من سكناها قلت فما تقول
ان رجع من هؤلاء أحد بموت زوجها أو بطلاقها أياها ما حالها في السكنى **قال**
يكون لها أن تسكن هذه الدار مع من بقى منهم **قلت** فما تقول ان كان
الواقف اشترط في هذا الوقف أن من تزوجت منق فلا سكنى لها في هذه الدار
فتزوجت بعضهن وانتقلت ثم مات زوجها أو طلقها فما تاجت الى الرجوع الى
هذه الدار **قال** لاحق لها في سكناها وبطل ما كان لها من ذلك **قلت**
وكذلك لو جعل سكنى هذه الدار لأمتهات أولاده أو لمديراته ثم من بعدهم على
المساكين على أنه كلما تزوجت منق واحدة أو انتقلت عن هذه الدار فلا حق
لها في سكناها **قال** فهو على ما اشترط من ذلك قلت فان تزوج بعضهن أو
انتقلت هل لها الرجوع الى هذه الدار ان مات زوجها أو طلقها أو لم تتزوج
وانتقلت ثم أرادت الرجوع اليها **قال** ليس لها حق في سكنى هذه الدار وقد
بطل ما كان لها من ذلك قلت فما تقول ان كان الواقف جعل سكنى هذه الدار
لبناته وبنات بناته ما تناسلن وقال يقدم البطن الاعلى على من هو دونه وكلما
انقرض بطن صار سكنى هذه الدار لمن يلي ذلك البطن **قال** فهو على ما شرط
من ذلك قلت وكذلك لو قال ان تزوج البطن الاعلى أو انتقلن أو من فلاحق
لهن في سكنى هذه الدار ويكون سكناها للبطن الذى يلي هؤلاء **قال** فهو على

مطلب شرط أن
من تزوجت منهن
فلاحق لها في
السكنى

(١) قوله من سفلى منهم الخ كذا في النسخ بضمير الذكور في هذه العبارة والصواب
ضمير الإناث لان الحديث عن البنات . كنهه مصححه

ما شرط من ذلك قلت وكذلك لو قال فان انقرضت بناته وبنات بناته وبنات
 بنات بناته ماتنا سنان أو تزوجن أو انتقلن من هذه الدار كان سكناها للذكور من
 ولده وولد ولده ونسله ماتنا سلوا قال يكون ذلك على ما شرط من هذا قلت
 أرأيت ان جعل سكنى هذه الدار لرجل من ولده ثم من بعده لقوم آخرين أو قال
 للمساكين فاراد هذا الذي جعل له سكناها أن يسكن فيها غيره قال ان كان
 يسكنها غيره على سبيل العارية منه فله ذلك وان أراد أن يؤجرها منه فليس له ذلك
 قلت فما الفرق بين العارية والاجارة قال العارية لا توجب في الدار حقا
 للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه والاجارة يجب للمستأجر فيها حق بالاجارة قلت
 فلم قلت اذا كانت الدار واحدة لم يكن لاحد من الذكور أن يسكن فيها أهله
 معه ولم يكن لاحد من البنات أن تسكن زوجها معها قال من قبل ان الواقف
 انما قصد بهذه السكنى الى صيانة من جعل له سكناها والى سترهن فاذا سكن
 زوج امرأة منهن معها في هذه الدار وفي الدار أخوات لها وبنات اخوة وأخوات
 كان في ذلك بخله لهن لمكان الرجل الذي يدخل عليهن قلت أرأيت هذه الدار
 اذا كانت سكناها لواحد بعدواحد على من مرمتها واصلاحها قال على الذي بدأ
 به الواقف يقال له رمتها المرمة التي لا غنى عنها وليس عليك الزيادة فيها وانما
 عليك من ذلك ما يمنع من خرابها ألا ترى أن رجلا لو أوصى بارض له فيها نخل
 وأوصى بثمره النخل له ما عاش ثم من بعده لا سخر أن على الاول سقى النخل وعمارته
 التي تمسكه عن تغير حاله وهذا قول أصحابنا في الوصية والوقف عندنا مثل ذلك
 قلت أرأيت ان كان الاول وزر حيطان الدار أو البستان باجر أو انكسر من
 أجزاءها (١) بعضه فادخل فيها جذعا أو أجزاء ثم مات الاول وصارت الى الثاني
 قال فما أحدث فيها الاول فهو لورثته دون الثاني قلت فهل لهم أن ينقضوا
 ذلك ويأخذوه قال في نقضهم ذلك ضرر وخراب الدار ولكنه يقال لهذا الثاني

مطلب من له سكنى
 داره اعارتها
 لا اجارتها

مطلب اذا كان
 سكناها لواحد بعد
 واحد على من
 مرمتها

(١) قوله بعضه كذا في جميع النسخ ولعل الصواب بعضها العوده على الاجزاء .

الذي جعل له سكناها بعد الاول ان شئت فادفع الى الورثة (١) من قيمة ذلك في الوقت الذي تصير اليه الدار ويكون ما أدبت الى الورثة قيمته لك دونهم فان أبي ذلك (٢) أوجرت هذه الدار فدفع من كرائها قيمة ما أحدثه الاول الى ورثته فاذا استوفى ورثة الاول هذه القيمة دفعت الدار الى الثاني يسكنها قلت فما تقول ان كانت هذه الدار انهدمت فقال الاول أنا أبنيتها وأسكنها هل له ذلك قال نعم يقال له ابنها واسكنها قلت فان فعل ذلك ثم مات قال يكون بناؤها لورثته دون الثاني ويقال لورثته ارفعوا بناءكم عن هذه الدار وخذوه قلت فلم لاتقول للثاني ادفع اليهم قيمته كما قلت في المرمة قال تلك المرمة لم يكن يقدر على تغليصها الا بضرر وهذا البناء كله لهم فلهم أخذه ورفعوا عن الدار قلت فان كان الاول رتمها ووزر حيطانها وأدخل فيها أجداعا ثم صارت الى الثاني فغرم لورثة الاول قيمة ما كان أحدثه الاول فيها ثم استرمت الدار أيضا واحتاجت الى مرمة قال فعلى الثاني من ذلك مثل الذي كان على الاول قلت أرأيت ما رم الاول مثل تجصيص أو تطيين سطوح وما أشبه هذا ثم مات الاول هل يرجع ورثته بذلك على الثاني قال لا وليس هذا مثل الاجتزاء القائم في الدار والاجذاع هذه مرمة مستهلكة لا يقدر على أخذها ولا قيمة لها ألا ترى أن رجلا لو اشترى دارا وطين سطوحها وحصصها ثم استحقها رجل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع الا بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة التجصيص والتطيين الذي طين به السطوح وانما يكون له الرجوع على البائع بما يمكنه أن يهدمه ويسلم له ويرجع بقيمته مبنيا فكذلك هذا قلت أرأيت هذا الذي جعل له الواقف سكنى هذه الدار ان أبي أن يرمها وقال ليس عندي ما أرمها به وفي ترك مرمة ذلك خراب الدار قال تؤاجر هذه الدار وترم من كرائها فاذا استغنت عن المرمة دفعت الى من جعل له سكناها وكذلك الثاني يلزمه في ذلك مثل ما رزم الاول قلت فان انقرض أصحاب السكنى جميعا

مطلب لو امتنع
من المرمة من له
السكنى

(١) قوله من قيمة ذلك لعل من مزبدة من النسخ وليست في عبارة هلال وهو الصواب

(٢) أوجرت فعل ماض مبني للمفعول من الايجاز كما لا يخفى . كسبه مصححه

مطلب صارت
الدار للسالكين
ترم من كرائها

فصارت الدار للسالكين من أين ترم قال من كرائها فما فضل عن مرمتها كان ذلك للسالكين قلت أرأيت ان انهدمت هذه الدار فبناها الاول ثم مات قال البناء لورثته قلت فان قال الثاني أنا أدفع الى الورثة قيمة البناء وأبى الورثة الا أن يأخذوا ذلك قال فهو لهم وهم أولى به الا أن يصطلحوا على شئ فيجوز ذلك الا ترى أن رجلا لو أوصى لرجل بخدمة عبده له وأوصى لآخر برقبته بجنى العبد جنابة فقدها صاحب الخدمة ثم مات انه يقال لصاحب الرقبة ادفع الى الورثة صاحب الخدمة الفداء الذى فدى به صاحبهم العبد ويسلم لك العبد فان أبى بيع العبد فى الفداء لورثته الذى فدها وذلك بمنزلة الدين فى رقبة العبد (١) قلت وهذا قياس المرمة التى رُم بها الاول ولا يمكن تخليصها الا بضرر فى الدار ولو كانت هذه المرمة مستهلكة لا تظهر مثل غسل الحيطان بالحص ومثل الكراب فى الارض ومثل كرى نهر فى الارض لم يكن على الثانى لذلك قيمة وهذا بمنزلة رجل أخذ ثوبا لرجل فقصره فان لصاحب الثوب أن يأخذه ولا يعطيه أجرة القصاره ولو كان الرجل صبغ الثوب أحر أو أصفر كان على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ فيه قلت أرأيت الواقف ان كان جعل سكنى هذه الدار لجماعة فاحتاجت الدار الى مرمة فقال بعضهم نرّم وأبى الا آخرون أن يرموا وقالوا ليس عندنا ما نرّم به (٢) انه ينبغي أن تقسم هذه الدار بين القوم جميعا فيكون على كل واحد منهم مرمة ما أصابه فن لم يرم ذلك أو جرم أصابه منها ورمّ ذلك من الاجر فاذا استغنى عن المرمة دفع الى صاحب السكنى يسكنه والمرمة لا يرجع بها ورثة الميت على الثانى وهى مستهلكة بمنزلة النفقة على العبد الموصى له بخدمته وبرقبته لا آخرون نفقة العبد على صاحب الخدمة لا يرجع ورثته على صاحب الرقبة بشئ من تلك النفقة التى أنفقها صاحبهم قلت أرأيت ان انهدم شئ من بناء هذه الدار واحتاجوا الى اصلاح ذلك قال يباع ما سقط منها وترم به الدار قلت أو ليس هذا بما

مطلب يباع
ماسقط ويرم به

(١) قلت هذه من المجيب لامن السائل ولذا لم يأت بعدها قال اه من هامش بعض النسخ

(٢) لعل الناسخ أسقط هنا قال فانه محل الجواب كما هو ظاهر . كتبه مصححه

وقعت عليه الصدقة **قال** بلى ولكنه لما زال عن حاله التي كان عليها خرج من معنى الصدقة وكان في بيعه والمرمة بثمنه صلاح الدار **قلت** رأيت ان قال قد جعلت داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا يسكنها فلان ماعاش وعلى أن لفلان هذا أن يجعل سكني هذه الدار بعد وفاته لمن شاء من الناس أجمعين فن جعل له سكناها فلان فذلك له وعلى أن لفلان ان شاء أن يسكن هذه الدار سكنها وان شاء أن يكرها ويأخذ غلتها فيكون له فعل ما يجب من ذلك كما يراه فاذا انقرض فلان ومن جعل له فلان سكني هذه الدار بعده وأجرت هذه الدار مشاهرة ولا تعد عليها الاجارة الا مشاهرة قترم هذه الدار من أجرتها فما فضل بعد ذلك كان في فقراء المسلمين ومحتاجهم **قال** هذا جائز على ما اشترط من ذلك **قلت** فان جعل فلان سكني هذه الدار لقوم بعد قوم **قال** فهو جائز لان الواقف قد جعل له ذلك **قلت** فان اشترط الواقف لهذا ما اشترط له فهل لفلان أن يشترط لغيره مثل الذي جعل له الواقف **قال** لا ليس له الا ما شرطه له مما سمى في هذا الكتاب **قلت** فان أراد الواقف أن يجعل لفلان من الشرط أن يشترط مثل ذلك لمن يرى هل يجوز ذلك **قال** نعم يجوز أن يقول على أن تكون سكني هذه الدار لفلان ماعاش وعلى أن لفلان أن يجعل سكني هذه الدار واجارتها بعد وفاته لمن رأى من الناس كلهم وأن يشترط فلان لمن يجعل سكني هذه الدار له بعد وفاته مثل الذي جعله الواقف له مطلق ذلك لفلان مفقوض اليه يعمل في جميع ذلك كله برأيه وبمضيه على مشيئته فاذا انقرض فلان ومن عسى أن يصير له سكني هذه الدار واجارتها بعد وفاة فلان ولم يبق منهم أحد كانت هذه الدار وقفا على المساكين تؤاجر مشاهرة وترم من اجارتها فما فضل بعد ذلك فرق في فقراء المسلمين والمساكين **قلت** وكذلك ان جعل الواقف سكني هذه الدار لرجل ومن بعده لرجل آخر وشرط للثاني السكني مثل ما قلناه (١) كان ذلك جائزا **قلت** وكذلك لو جعل ذلك لثلاث أن يجعل سكنها لمن رأى واجارتها وأخذ غلتها **قال** فذلك كله جائز على ما شرطه

(١) يظهر أن قال هنا سقط من الناسخ .

فلت فان جعل سكناها لرجل بعد رجل ثم قال فاذا حدث بفلان حدث الموت
كانت سكنى هذه الدار لبنتي أو قال لامهات أولادى أو لغيرهم (٢) كان ذلك
جائزا والله أعلم

(٢) هنا يظهر أن قال ساقط . كتبه مصححه